مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة **٣٩٤٩**

الأربعاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ٠٥/١٣
نيويورك

الرئيس:	السيد بيرلي	(الولايات المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد زبوغار
	السويد	السيد اسكوغ
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد إسونغي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد دوتريو
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غرينجر
	اليابان	السيد كغامي

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي (S/1998/796)

تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي (S/1998/1064)

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي (S/1998/796)

تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي (S/1998/1064)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وشيلي وفنزويلا وكندا وهايتي يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بعد موافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لولونغ (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد بتريتّا (الأرجنتين)؛ والسيد لاراين (شيلي)؛ والسيد اركايا (فنزويلا)؛ والسيد جيرو (كندا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقريران من الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، يردان في الوثيقتين S/1998/796 و S/1998/1064.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/1117، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1998/1003، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بتريتّا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي، أولا، أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بتحياتي الحارة وبتهاني وفدي الصادقة على الطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

مرة أخرى، يتطلب منّا الوضع في هايتي تمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في ذلك البلد. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن إنهاء وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي في الظروف الحالية معناه خسارة الاستثمار الذي قدمه المجتمع الدولي في المؤسسات السياسية لهايتي، طوال هذا العقد، أو تعريضه للتخفيض.

إلا أننا نتفهم تردد بعض أعضاء المجلس إزاء تجديد الولاية. لقد جرى تمديد هذه الولاية لفترة أطول مما كان متوقعا أصلا، لأسباب مختلفة. وفي نفس الوقت، نطلب من هذه الوفود أن تتفهم الأهمية الخاصة للحفاظ على سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينبغي تفسير مفهومي السلم والأمن الدوليين انطلاقا من هذا الإدراك. وفي هذا السياق، فقد دلل مجلس الأمن، في عدة مناسبات، أنه على وعي كاف للإلمام بالاحتياجات الخاصة لكل منطقة ونأمل أن يكون الأمر كذلك في الوقت الحالي.

ويتعين على حكومة هايتي أن تتفهم تماما المسؤوليات الواقعة على عاتقها في الظروف العصيبة الراهنة. ويجب أن تُظهر القيادة الهايتية اعترافها بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات محددة تستهدف التوصل إلى حل للأزمة السياسية في ذلك البلد.

إن الأرجنتين، من جانبها، تظل ملتزمة بشدة بتدعيم المؤسسات السياسية في هايتي من خلال مشاركتها في بعثة الأمم المتحدة، التي تساهم فيها

بالشرطة المدنية في وحدة الشرطة الخاصة وكذلك في عنصر الشرطة المدنية.

ختاما، أود أن أشكر الأمين العام، وخاصة، ممثله في هايتي، السيد جوليان هارستون، والمسؤولين العاملين معه على ما يبدونه من اقتدار مهني في الاضطلاع بمهامهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لارين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يرى بلدي أنه، باعتماد مشروع القرار الخاص بتمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، يكون المجلس قد وفّى بمسؤولياته بموجب الميثاق، فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن مشروع القرار الذي يمدد ولاية البعثة، هو الاستجابة المناسبة لاحتياجات هايتي، حكومة وشعبا، وهو، في نفس الوقت، تعبير عن التزام الأمم المتحدة بالسلم والأمن في بلد من البلدان الأعضاء فيها.

إن بلدي، بوصفه عضوا في فريق أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي يسعده بشكل خاص دعم أعضاء المجلس لمشروع قرار يعود بالفائدة على شعب هايتي ويستجيب لطلب محدد من الرئيس بريفال. ونقدر أيضا المساهمات التي أثرت نص مشروع القرار، والمرونة التي اتسمت بها مفاوضات الوفود المهتمة.

إن مهمة المصالحة في هايتي تبقى دون حسم. ونحن ندرك أنه ما زالت هناك حاجة إلى قيام السلطات والعناصر السياسية الفاعلة، بصورة عامة ببذل جهود إضافية للتوصل إلى حل للأزمة السياسية الخطيرة في البلد. وتوجد هنا مسؤولية لا مفر منها، يتحملها شعب هايتي مباشرة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي، في دوره الداعم لهذه الجهود، تقديم مساهمته، وألا يتخلى عن الشعب الهايتي في هذا الوقت.

إن الإصلاح القضائي ينبغي أن يحسم أوجه القصور التي لا تتفق مع سيادة القانون، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. فحجم المهمة هنا كبير جدا ويشمل المؤسسات والإجراءات القضائية بل يشمل أيضا وضع نظام قضائي يحترم المبادئ الأساسية لإقامة العدل مثل مبدأ الإجراءات القانونية السليمة. كما تشمل هذه المهمة المعاملة المناسبة لنظام السجون، كما يتبين لنا من نص مشروع القرار. ونرحب بالخطوات المتخذة في هذا الاتجاه من جانب السلطات الهايتية وخاصة من جانب اللجنة التحضيرية المعنية بالإصلاح القانوني والقضائي، ونحثها على مواصلة العمل على هذا الطريق. ومرة أخرى، يعتبر الدعم المطرد للمجتمع الدولي أساسيا في هذا المجال وغيره من المجالات.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية في الشهور الأخيرة، والذي انعكس في مؤسسة ذات طابع احترافي تتمتع الآن باحترام المواطنين، كما اعترفت به مصادر مستقلة. وهذا التقدم يبين لنا أننا لسنا بعيدين عن تحقيق هدف تزويد هايتي بشرطة تتميز بالكفاءة وتحترم حقوق الإنسان، وهذا هدف تعمل البعثة من أجل تحقيقه.

ختاما، أود أن أنقل امتنان حكومتي لموظفي بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبلدان الـ ١١ التي ساهمت في تكوينها، ولممثل الأمين العام. ونحث الجميع على مواصلة جهودهم في سبيل تحقيق أهداف البعثة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جيرو (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، أولا، أن أعرب لكم عن أسف السفير ميشيل دوفال لعدم تمكُّنه من الحضور اليوم.

يسعدني أن أتكلم اليوم لدى نظر مجلس الأمن في مشروع قرار بتمديد الولاية الحالية لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي.

إن تمديد مجلس الأمن لولاية البعثة دليل آخر ملموس على التزام المجتمع الدولي المستمر في هايتي. وأؤكد لكم أن كندا سوف تواصل مساهمتها في البعثة، عند نفس المستوى. إن هذه الوحدة من ضباط الشرطة تنضم إلى عديد من الخبراء الكنديين الآخرين الموفدين إلى هايتي في إطار برنامجنا للمساعدة التقنية الثنائية.

وتؤيد كندا جهود شعب هايتي وحكومته في سبيل تدعيم الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية، وخاصة، فيما يتعلق باحترام حقوق الفرد. ولكن ما زال هناك الكثير مما يلزم تنفيذه، لا سيما، فيما يتعلق بإصلاح نظام العدالة في هايتي.

(تكلم بالإنكليزية)

وتظل كندا قلقة جدا من عدم وجود اتفاق على رئيس الوزراء، ومجلس الوزراء والبرنامج الحكومي، ومن الأثر السلبي الذي يترتب عن ذلك على الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الأهمية بمكان أن تثمر هذه العملية قريبا جدا عما يتفق تماما مع رسالة هايتي الديمقراطية وحكم القانون.

والمهم جدا كذلك أن يتمكن شعب هايتي قريبا من أن يعرب تماما عن إرادته عن طريق انتخابات حرة وصادقة وشفافة، وفقا للدستور.

ونعتقد أن الوقت قد حان لنفكر مع شركائنا في كيفية مواصلة تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتوسيع النظام القضائي في هايتي بعد بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي. ونلاحظ في هذا الصدد أن مشروع القرار يشجع على تنفيذ هذه العملية وسيفضي إلى توصيات يقدمها الأمين العام بشأن الانتقال الذي تتوفر له أسباب البقاء. ونتطلع إلى مواصلة السعي إلى تنفيذ هذه العملية مع جميع المعنيين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي. وهذه التبعات، في ضوء مقاصد هذه المنظمة بالذات المنصوص عليها في المادة الأولى، تبعات تقدمية وشاملة، ولا تكون أبدا رجعية أو محدودة، لأنها تنص على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتخذ تدابير مشتركة لمنع تهديد السلام وإزالته.

وهذا الأساس الدستوري من شأنه أن يعطي حجة كافية لتبرير سبب وجود العمليات المتعددة التخصصات التي يأذن بها مجلس الأمن بهدف تعزيز بناء السلام، والتجربة والحقيقة ذاتهما عززتا مع ذلك هذا المفهوم الجديد لحفظ السلام الذي أصبح اليوم جزءا لا يتجزأ من مجموعة القيم التي أقرها المجلس تدريجيا في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية وفقا للميثاق.

وإن الدروس التي استخلصها المجتمع الدولي، لا سيما من الصراعات في البلدان النامية، تحفز الأمم المتحدة على معالجة هذه الحالات من منظور أوسع ييسر ويعزز حلول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن في جوهر معظم الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

إن الحالة في هايتي تشكل مثالا واضحا على الحاجة إلى مشاركة دولية منظمة من زاوية ضمان وبناء السلام وبالتالي منع عودة الصراعات وعدم الاستقرار. ونعرف جميعا الاحصاءات المتعلقة بالتنمية البشرية في هايتي. فالعمر المتوقع عند الولادة ٥٤ عاما؛ ونسبة الأمية ٤٤ في المائة؛ ونسبة الحضور في المدارس ٣٩ في المائة؛ والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ ٨٩٦ دولارا للفرد. وهذه الأرقام الجامدة ولكن المؤثرة تشير إلى أنه هناك ما يكفي من الأسباب لتبرير التزام المجتمع الدولي بمواصلة تقديم المساعدة الشاملة إلى شعب هايتي في الجهود الحميدة التي ما فتئ يبذلها منذ عدة سنوات لتعزيز نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي جديد.

وفي هذا السياق، فإن دور الأمم المتحدة في هايتي يتعدى المفهوم البسيط والتقليدي للمساعدة الإنمائية. فدورها يتمثل في كفالة وتعزيز انتشار وتوطيد مؤسسات كفوءة وديمقراطية للأمن القضائي يمكن أن تتطور وتصبح عامل استقرار يضمن عدم الرجوع إلى الوراء وعدم إعادة ظهور التسلط والاقتسام في صفوف المجتمع - وهما احتمالان يمكن أن يصبحا حقيقتين بغيضتين عندما نلاحظ انعدام الإرادة فيما بين بعض قطاعات القيادة السياسية الهايتية.

إن تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي يشير إلى العمل الهام الذي تضطلع به تلك الهيئة في ذلك البلد واسهامها الكبير في ضمان وتعزيز إنشاء وتوطيد الشرطة الوطنية الهايتية والمؤسسات القضائية، بوصفها مؤسسات ديمقراطية محترفة موكولا إليها ضمان الأمن القضائي اللازم لمصالحة الشعب الهايتي.

ومن زاوية أخرى، يظهر لنا ذلك التقرير حاجة جميع الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم تعاونها النشط على أساس متعدد الاختصاصات ومنسق وموحد في هذا الجهد الرئيسي من أجل بناء السلام عن طريق انتشار مؤسسات ديمقراطية كفوءة وتهيئة الظروف العادلة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

لهذا السبب تؤيد كوستاريكا، تمشيا مع الموقف المشترك الذي أعلنته مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تمديد ولاية البعثة وفقا للشروط التي نص عليها الأمين العام في تقريره. وتبعا لذلك سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا الذي تشرفنا بالمشاركة في تقديمه.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي، وفي مفهوم عملياتها، لفترة سنة أخرى على أساس التقييم الواضح للحالة الراهنة في هايتي الوارد في آخر تقرير للأمين العام.

ومثلما سبق لزميلي من كوستاريكا أن ذكر، ومثلما أعربت عنه جميع البلدان الأخرى في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في رسالة سفير إكوادور، تتوقع البرازيل من مجلس الأمن أن يستجيب للمناشدة الأخيرة التي وجهها الرئيس بريفال إلى الأمين العام من أجل استمرار تعاون الأمم المتحدة مع هايتي بغية تعزيز شرطتها الوطنية وبغية مساعدة الحكومة في تشكيل نظام قضائي فعّال للغاية.

ومثلما يذكر تقرير الأمين العام، وعلى الرغم من التقدم الهام الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي منذ إنشائها قبل عام، فإن تعزيز السلام في هايتي لا يمكن اعتباره منتهيا بعد. والواقع أن قوة الشرطة الهايتية لا تستطيع إدامة نفسها بنفسها، وهي تواجه تحديات أمنية جديدة. علاوة على ذلك، فإن الإصلاح القضائي الهام من أجل تعزيز الديمقراطية يعاني من تأخيرات يؤسف لها. والركود السياسي الذي يعود تاريخه إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧ لا يزال يقوض المؤسسات الوطنية ويعوق تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه ذلك البلد. وفي هذا الصدد، ننظر إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي بوصفه جزءا من استراتيجية وقائية تتضمن جوانب أخرى، لا سيما المساعدة الاقتصادية من أجل إعادة إعمار هايتي وتنميتها.

وأود أن أذكر مع الارتياح أن أنشطة هامة تجري في هايتي على يد عدد من وكالات منظومة الأمم المتحدة. وإن الولاية المجددة للبعثة يمكن أن توفر فرصة لنقل مهام هذه البعثة تدريجيا إلى هيئات أخرى. ونقل كهذا سبق أن أنجز بنجاح، مثلما حدث بالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أن الفقرة ٨ من مشروع القرار المعروض على المجلس تدعو هيئات ووكالات الأمم المتحدة، لا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الإسهام في وضع برنامج طويل الأجل لدعم الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار في هايتي. وهذه خطوة صغيرة، ولكنها من ناحية أخرى خطوة ابتكرها المجلس لإحياء المادة ٦٥ من الميثاق، وهي الحكم الذي وصفه الأمين العام بأنه حكم مهمل وأشار إليه في تقريره عن أعمال المنظمة في الجزء المتعلق بمنع الصراعات.

إن هايتي، والمنظومة في مجموعها أيضا، يمكن أن تستفيدا من التأكيد الجديد على دور المجلس

الاقتصادي والاجتماعي. وأعتقد أنه يمكن أن ينطبق فعلا على مجالات أخرى أيضا، ولكن على وجه الخصوص على ما نطلق عليه هنا بناء السلام في فترة ما بعد الصراع. ونحن واثقون بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيرتفع إلى مستوى التحدي الذي تتضمنه هذه الدعوة لصالح هايتي وسائر البلدان في المستقبل.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لا تزال تؤدي دورا جيدا في هايتي. والشرطة الوطنية في هايتي، التي تساعدها، لا تزال أيضا تحرز تقدما بالرغم من مشاكل عديدة نأمل أن تحل في نهاية الأمر. مع ذلك، تتسم الحالة في هايتي بالأزمة السياسية الدستورية التي تصيب البلد بالشلل، والتي تتمثل في غياب رئيس وزراء لأكثر من عام. ولذلك فإننا نشاطر تقييم الأمين العام، في آخر تقاريره بشأن عمل بعثة الشرطة المدنية في هايتي، بأن تعزيز الديمقراطية ما زالت هذه الحقبة تعوقه وهذا هو جوهر المشكلة.

لذلك، نؤيد النداء القوي، في الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا، بحث السلطات والزعماء السياسيين في هايتي على الوفاء بمسؤولياتهم، وعلى التفاوض على نحو عاجل من أجل إنهاء الأزمة بروح من التسامح والتوفيق. ولا يساورنا شك في أن هذا هو المفتاح الذي سيفتح الباب أمام حل الأزمة، ولذلك، فإن من الملائم أيضا أن مشروع القرار هذا يضع بحق المسؤولية النهائية عن المصالحة الوطنية وتعمير هايتي على الهايتيين أنفسهم.

إننا لا نزال نحاول بجد أن نحلل الأزمة في هايتي من زاوية السلم والأمن الدوليين، ولكننا نجد أنفسنا نناقش ما يبدو بشكل متزايد أنه الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية لهايتي. ونحن نعترف بأن الحالة في هايتي معقدة، وندرك أن الاهتمام الدولي حاسم لبقاء هايتي. ولذلك، فإن الاهتمام الدولي المستمر من جانب الجميع أساسي.

وفي هذا الشأن، أود أن أثني بحرارة على فريق الأصدقاء - الذي يتألف من الأرجنتين، وشيلي، وفرنسا، وفنزويلا، والولايات المتحدة - لمواصلة تقديم مساعدة قوية لهايتي حكومة وشعبا، إلا أن هذا الاهتمام قد يحتاج الآن إلى التركيز أكثر فأكثر على الأنشطة الإنمائية. لقد رأينا في العام الماضي أن التحول من حفظ السلام إلى مساعدة جهاز الشرطة أمر لازم. والآن هناك حاجة لتحويل آليات الارتباط ومساعدة هايتي من وضع مساعدة الشرطة إلى وضع يركز أكثر على بناء السلم.

إننا نعتقد أن البنية القائمة الآن، كما ورد في الفقرتين ٢٣ و ٢٥ من تقرير الأمين العام، المبنية حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملائمة جدا. ونوافق على تقييم الأمين العام بأن هايتي توفر في الواقع مثالا ممتازا على عمل وكالات الأمم المتحدة معا بشكل فعال واقتصادي. إننا قد نحتاج إلى أن نزيد استكشاف كيفية دعم هذا العمل الجيد حقا. ونعتقد أن الطريق لهذا النهج مرسوم بشكل كاف في مشروع القرار هذا، الذي يؤكد بشكل مناسب على الصلة بين السلم والتنمية، ويؤكد أن المساعدة الدولية في المستقبل ينبغي أن تدرس عن طريق وكالات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة، وعلى وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأيضا المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وجميع البلدان.

ووفدي يؤيد توصية الأمين العام بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي لمدة سنة واحدة أخرى. إننا بحاجة إلى إقامة آلية مختلفة تمكن من التحول القوي إلى أنشطة حفظ سلام تنظم حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولأن هذه المسألة تترسخ كمشكلة داخلية، فإننا نؤيد الاعتزام المعرب عنه في الفقرة ١١ من منطوق مشروع القرار التي تطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن الانتقال الممكن إلى أشكال أخرى للمساعدة إلى هايتي. ولذلك، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار.

في الختام، نأمل أيضا أن يجد الحماس الذي نواصل به تعزيز اهتمام المجلس وتركيزه على هايتي عن طريق بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي تعبيرا عنه أيضا عند السعي إلى إقامة آليات حفظ سلام وبناء سلام ملائمة لمواجهة المشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمشاكل الأفريقية الأخرى كلها.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل عام كانت البرتغال بين مقدمي مشروع قرار إلى هذا المجلس بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي.

ورغم التقدم الملحوظ، لا تزال مشاكل خطيرة قائمة في هايتي تتطلب مواصلة مساعدة الأمم المتحدة. ونحن نشعر بقلق نتيجة استمرار العنف والاضطراب، والوضع الاقتصادي الصعب، ومستوى البطالة المرتفع، ونفقات المعيشة المرتفعة، وخطى التغيير البطيئة في هايتي.

علاوة على ذلك، يؤسفنا أن نعرف أن الانتخابات البرلمانية والمحلية المقرر إجراؤها هذا الشهر أجلت، مما يطيل المأزق السياسي الحالي. وهذه العقبة لها أثر كبير فيا يتعلق بضياع الثقة العامة في قدرة السلطات ورغبتها في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة التي تواجه البلد. ونتوجه إلى السلطات الهايتية والزعماء السياسيين بمناشدة قوية بأن يبدأوا بسرعة البحث عن حل تفاوضي للأزمة بروح من التسامح والتوفيق. إن المهام التي أمامهم ستكون لها أهمية حاسمة لتعزيز الديمقراطية والتعمير الوطني. لهذا السبب، نعتقد أن المساعدة الشاملة الطويلة الأجل المستدامة من جانب المجتمع الدولي هامة بشكل كبير.

إن الالتزام المستمر، وبخاصة من المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ضروري لتعزيز التنمية الناجحة المستدامة التي ستعزز الاستقرار السياسي في البلد. إننا نريد أن نساعد الهايتيين على بناء بلد تصبح فيه الديمقراطية والتقدم حقيقة واقعة. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا كفل حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

إن وجود عملية الأمم المتحدة المستمر في هايتي، وبعثة الشرطة المدنية بشكل خاص، أثبت أنه عنصر هام لانتقال ذلك البلد إلى الديمقراطية، عن طريق مساعدة الحكومة على تشكيل قوة حكومية تحترم الشرعية وتمتلك القدرة على صيانة النظام العام والأمن. إن الأمين العام في تقريره الأخير يؤكد أن الشرطة الوطنية الهايتية لم تصل بعد إلى المستوى المهني المطلوب لمعالجة المشاكل المختلفة بنجاح في الأنشطة اليومية. والحقيقة، أن الشرطة المكتفية ذاتيا والمؤدية مهامها بشكل تام شرط أساسي لضمان مناخ آمن مستقر ولإعادة التأهيل الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية في هايتي.

ونحن نعتقد أن إبقاء وجود الأمم المتحدة، كما طلب مؤخرا الرئيس بريفال، له أهمية قصوى. وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في مساعدة حكومة هايتي للوصول بقوة الشرطة إلى مستوى مهني. ونحث السلطات الهايتية على بذل جهودها لتشكيل قوة حكومية تحترم الشرعية، وأيضا على مواصلة جهودها لإحياء النظام القانوني والعدالة الجنائية في هايتي.

لهذه الأسباب جميعا، ستصوت البرتغال تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد دوتريو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الوفد الفرنسي يؤيد مشروع القرار الذي نحن بصدد التصويت عليه، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هايتي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

ونحن نؤيد تأييدا تاما هذا التمديد للأسباب الآتية.

هذه البعثة، تحت توجيه ممثل الأمين العام، السيد هارستون - الذي لا بد لنا من أن نثني على أهليته وسعة أفقه هنا مرة أخرى - حققت نتائج تقنية كبيرة في الميدان. إلا أنها لا تزال اليوم، للأسف، غير كاملة. وتلك النتائج، وكذلك الاستثمار الذي وضعه المجتمع الدولي في هايتي طيلة سنوات، ينبغي الحفاظ عليهما.

إن الشرطة الوطنية الهايتية اليوم واحدة من مؤسسات الدولة التي يمكنها أن تتحمل مهمتها. ووجود البعثة، إلى جانب إجراءات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لا يزال يوفر في إطار سياسي هش، ثقلا كبيرا لدرء النكسات التي يمكن أن تقع. إن المخاطر لا تزال قائمة فيما يتصل بتوسيع تجارة المخدرات أو انتهاكات حقوق الإنسان الممكنة أو محاولات استمالة قوات الشرطة من قبل هذا الفصيل السياسي أو ذاك.

تشارك فرنسا في القلق الذي أعربت عنه بعض البلدان من أنه ينبغي للمجلس أن ينهي أنشطة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وأن يحول إدارة هذه البعثة إلى إطار آخر. بيد أن من الواضح أن هذا التحول ينبغي أن يكون منظما وأن يتم على مراحل حتى لا يلحق الضرر بالنتائج التي تحققت حتى الآن. وينبغي ألا نعرض للخطر الجهود التي بذلتها هايتي لتعزيز مؤسساتها ومن ثم ينبغي أن نلتزم بنهج عملي.

ونرحب بحقيقة أن مشروع القرار قيد النظر يطلب صراحة من الأمين العام أن يقدم ابتداء من منتصف عام ١٩٩٩ توصيات بشأن إنشاء الآلية التي يمكن أن تحل محل بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي.

وبغية إتاحة الفرصة لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لإنجاز ولايتها في العام المقبل ولأن تستخدم آلية مساعدة مدعمة من جانب مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في هايتي فإننا نضم صوتنا تماما إلى النداء الذي وجهه الأمين العام إلى المسؤولين الحكوميين والقادة السياسيين في هايتي لإنهاء نزاعاتهم التي لا طائل من ورائها وأن يجدوا حلا للأزمة السياسية الراهنة. وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نشعر بالأسف إزاء حقيقة أن إعاقة العملية السياسية في هايتي لا تزال تعترض سبيل وضع سياسة إنمائية حقيقية وتضعف الإدارة الهايتية وتمنع البدء في عملية حقيقية لإضفاء الطابع اللامركزي وتبطئ تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي لا غنى عنها.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): الوفد الروسي يشاطر الرأي بأن هايتي لا تزال في أمس الحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي، والمساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية أولا وقبل كل شيء، حتى تقف على قدميها وتتغلب على أزمتها الاجتماعية والاقتصادية التي طال أمدها. وفي نفس الوقت نود أن نؤكد مرة أخرى على أن التغلب على الأزمة يعتمد قبل كل شيء على الهايتيين أنفسهم وعلى قادة ذلك البلد الكاريبي وعلى جهود الإصلاح التي تستهدف حسم الحالة السياسية الداخلية عن طريق الحوار البنّاء.

إن الحالة في هايتي لم تشكل منذ البداية، وبقدر أقل الآن، تهديدا للسلم والأمن. إن ما لدينا الآن هو حالة اعتيادية تتمثل في انتقال صعب لمجتمع يفتقر إلى تقاليد ديمقراطية، انتقال تزيد من صعوبته الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية الحادة وانتشار الفقر. ونرى أنه لا يوجد اختلاف بين الحالة في هذا البلد والحالة في عدد كبير من البلدان الأخرى النامية التي تواجه مشاكل خطيرة في تثبيت الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ومكافحة الإجرام المتفشي.

ونتفهم أيضا أهمية العمل، بمساعدة نشطة من الأمم المتحدة، لإنشاء شرطة وطنية هايتية جديدة على الرغم من أن أي قوة شرطة ممتازة لا يمكن أن تحل محل العمل الذي تقوم به جميع المؤسسات الأخرى اللازمة للأداء المعتاد لأية دولة.

ونرى أن الشرطة الوطنية الهايتية ستطلب المساعدة الدولية في العملية المرسومة لتعزيز التدريب الاحترافي. ونعتقد أن هذه المساعدة يمكن أن تقدم على نحو ثنائي من قِبل الدول المعنية وكذلك من المنظمات الدولية والإقليمية. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تضطلع بدور إضافي في هذا الجهد من خلال البرامج والوكالات المتخصصة ذات الصلة. ونثق في أنها ستضطلع بعمل ممتاز عندما تحل محل بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي. إن الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والبعثة المدنية الدولية في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقوم كلها بدور هام في إضفاء الطابع الاحترافي على أجهزة إنفاذ القانون في هايتي، وأعتقد أن من الممكن أيضا الاستفادة من الخبرة المؤسسية لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا التي أنشأتها الجمعية العامة للاضطلاع بمهام مماثلة للمهام التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في هايتي لتدريب الشرطة الوطنية. وبإيجاز هناك بدائل كثيرة.

وبالنسبة لإنشاء آليات تابعة للأمم المتحدة لصون السلم في هايتي بموجب ولاية من مجلس الأمن. فإن هذا الخيار استنفد منذ فترة طويلة. من المعروف جيدا أن أول بعثة تابعة للأمم المتحدة نُشرت في هايتي قبل أكثر من خمس سنوات، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ومنذ ذلك الوقت مددت البعثة "للمرة الأخيرة" عدة مرات تحت مسميات مختلفة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وافق مجلس الأمن مرة أخرى على إبقاء بعثة الأمم المتحدة في هذا البلد وغيَّر اسمها للمرة الرابعة. وفي هذه الحالة سميت بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك نصَّت الفقرتان ٢ و ٣ من منطوق القرار ١١٤١ (١٩٩٧) بوضوح على أن ولاية هذه البعثة كانت

"محدودة بفترة واحدة مدتها سنة واحدة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨".

وأن

"المزيد من المساعدة الدولية إلى الشرطة الوطنية الهايتية تعين تقديمها من خلال الوكالات

المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال المنظمات الدولية والإقليمية ومن جانب الدول الأعضاء المهتمة بذلك".

هذا الفهم الواضح هو الذي سمح لروسيا، على الرغم من تحفظاتها، بأن تؤيد القرار ١١٤١ (١٩٩٧).

لقد انقضى عام وها نحن نجد أنفسنا عند نقطة البداية، على حد التعبير الشائع. لقد انقضى وقت أكثر من كاف لنقل مهمة تقديم المساعدة إلى الشرطة الهايتية إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. واليوم يطلب من مجلس الأمن للمرة الخامسة أن يتجاهل قراره السابق.

من الواضح أن هناك معيارا مزدوجا في نهج مجلس الأمن حيال حالات الأزمات في المناطق المختلفة من العالم. ونحن مقتنعون بأن اعتماد مجلس الأمن لمشروع القرار المقترح بشأن تمديد عملية الأمم المتحدة لصون السلم في هايتي للمرة الخامسة يقلل من هيبة المجلس ويضعف الثقة بقراراته.

ولذلك لن يؤيد وفدي مشروع القرار الذي سيصوت عليه المجلس اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار (S/1998/1117).

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
الاتحاد الروسي، الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٢١٢ (١٩٩٨).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): استمرت عملية حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة في هايتي أكثر من خمس سنوات. وفي هذا الصدد اعتمد مجلس الأمن عدة قرارات تمدد ولاية هذه العملية مع تغيير اسمها باستمرار.

لقد أيدت الصين دائما جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة اللازمة لشعب هايتي وأيدت بصفة مستمرة القرارات ذات الصلة. ولا نزال نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في تقديم المساعدة لشعب هايتي لمساعدته في التغلب على الأزمة السياسية والاضطلاع بعملية التعمير الاقتصادي.

ومنذ فترة غير بعيدة قام الممثل الدائم للصين في الأمم المتحدة، السيد تشن هواصن، بزيارة هايتي. وبعد أن اطلعنا على الحالة في الميدان على نحو مباشر، فإننا نعتقد أن الوضع في هايتي مستقر نسبيا ولا يشكل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين. وبمساعدة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي تحقق تقدم ملحوظ أيضا في إنشاء قوة الشرطة الوطنية الهايتية.

إن القرار المطروح أمامنا يشدد على أن التعمير الاقتصادي هو إحدى المهام الرئيسية التي تواجه حكومة وشعب هايتي.

وفي ظل هذه الظروف ترى الصين أن من الضروري تعزيز وتشجيع المؤسسات الإنمائية والمالية ذات الصلة كي تؤدي دورا هاما في هايتي بدلا من مواصلة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي لعام آخر. وتتفهم الصين أهمية بناء قوة شرطة عالية الكفاءة ومهنية في هايتي. ونرى في الوقت نفسه أن استقرار وتنمية هايتي يتوقفان لا على بناء قوة شرطة فحسب بل ينطويان أيضا على جوانب أخرى مختلفة. وبغير استعادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي لا يمكن أن يكفل الحفاظ على الاستقرار والتوصل إلى تسوية حقيقية ودائمة للصعوبات الحالية.

ولقد اطلعنا على الرسالة الموجهة من الرئيس بريفال وعلى تقرير الأمين العام. وأحطنا علما أيضا برغبة مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي. وفي سعينا إلى التوصل إلى حل ملائم لهذه المسألة أبدت الصين كثيرا من المرونة؛ فاقترحت تمديد ولاية البعثة لفترة مناسبة، وأن تتحدد الخطوة التالية وفقا للحالة العملية بعدئذ. وهذا الاقتراح يتمشى مع الممارسة العامة للمجلس في الإذن بتمديد عمليات حفظ السلام، ويراعي الحالة الخاصة السائدة في هايتي ووضع البعثة. وهو، بوجه خاص ينطوي على تجنب حالة قد يعتمد المجلس فيها معيارا مزدوجا عند معالجته بؤر التوتر الإقليمية الساخنة.

ومن المؤسف أن مقترحاتنا الرئيسية لتعديل مشروع القرار لم تؤخذ في الاعتبار ولم يعتمدها مقدموه. ونتيجة لهذا اضطر وفدي إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

وتتعهد الصين بمواصلة دعم وجود الأمم المتحدة في هايتي إظهارا لاهتمام المجتمع الدولي بعملية السلام والتعمير الاقتصادي في هايتي ودعمه لها. ونرجو أن تخرج هايتي من الأزمة السياسية الحالية بأسرع ما يمكن، وأن تجري الانتخابات بصورة سلسة. ونعتقد أن شعب هايتي سيصل في نهاية المطاف بمساعدة المجتمع الدولي إلى تحقيق هدفه في دوام السلام والأمن والازدهار والتنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية.

إننا نرحب بالقرار المتخذ اليوم بتمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لمدة عام واحد. وبتأكيد التزامنا ستواصل الأمم المتحدة بفضل التدريب والتلقين الفعليين اللذين توفرهما البعثة، تقديم المساعدة لشعب هايتي لبناء قوة شرطة سريعة الاستجابة وذات مصداقية.

ونظل نشعر بالقلق إزاء الأزمة السياسية الراهنة في هايتي، على نحو ما أشير إليه في القرار الحالي الخاص بالبعثة. وسوف نواصل حث أبناء شعب هايتي على حل خلافاتهم لصالح مستقبل البلد القريب والبعيد. ورغم العقبات السياسية فقد أحرز تقدم ملحوظ في سبيل إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية لهايتي.

غير أن عملنا لم يكتمل. فالمديرون من المستويين الرفيع والمتوسط يحتاجون إلى مزيد من التدريب. وبسحب البعثة قبل الآوان وقبل إعداد آلية انتقال ملائمة، وفي وقت لا تزال ديمقراطية هايتي هشة، نكون قد عرضنا للخطر صميم الإنجازات التي أحرزتها شرطة هايتي الوطنية. كما أن الانسحاب المبكر يقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استدامة الديمقراطية الفتية في هايتي.

وعلينا أن نستغل الوقت المتاح في هذه الولاية استغلالا بناء. وفي الشهور القادمة نحتاج إلى ابتكار آلية انتقال صالحة خارج إطار حفظ السلام بغية مواصلة دعم الطابع المهني لشرطة هايتي الوطنية.

وتشيد حكومتي بكل من أسهم ويواصل الإسهام في البعثة، خاصة ممثل الأمين العام، جوليان هارستون، من المملكة المتحدة. إننا نقدر مساهماته القيمة ونرى أنها ضرورية لنجاح البعثة. وتظل حكومتي على التزامها بنجاح البعثة وسوف تواصل دعمها لهذه البعثة الهامة.

في نيسان/أبريل ١٩٩٥ قامت الأمم المتحدة بدور حاسم في استعادة حكومة دستورية لشعب هايتي. وتصويت مجلس الأمن اليوم بتمديد ولاية البعثة لعام آخر يعيد تأكيد التزامنا بمساعدة شعب هايتي على وضع أساس لسلام وتنمية دائمين.

الآن أستأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

لقد انتهى مجلس الأمن من إجراءات التصويت.

والآن أعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد ليلونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أشيد بالحنكة التي أبديتموها في تصريف أعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأنتم تتولون رئاسة هذه الهيئة المهمة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أيضا سلفكم الممثل الدائم للمملكة المتحدة الذي أدار مناقشات المجلس بأسلوب متميز خلال تشرين الأول/أكتوبر.

إن القرار الذي اتخذه المجلس الآن يكتسي أهمية كبيرة لدعم العملية الديمقراطية في هايتي. وبالإذن بتمديد ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم

المتحدة في هايتي يكون المجلس قد أتاح لقوة شرطتنا الفتية مواصلة الاستفادة من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي لتحسين مهنتيها، وأسهم أيضا في المحافظة على التقدم المحرز حتى الآن في بناء الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي.

وباسم حكومة وشعب هايتي أود أن أعرب عن الامتنان الحار للأمين العام على تفهمه لقضية هايتي والروح القيادية التي أبداها. وأود أن أعرب عن امتناننا لأعضاء مجلس الأمن - جميعا - ولمجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي لما بذلوه من جهود مضنية.

لقد أكد السيد رينيه بريفال، رئيس جمهورية هايتي، في رسالته المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الموجهة إلى الأمين العام، أن شرطة هايتي الوطنية حققت نجاحا رائعا بفضل الدعم الذي تتلقاه من بعثة الأمم المتحدة في هايتي ولكن تبقى أمامنا خطوات أساسية تتطلب استمرار تقديم المساعدة من المجتمع الدولي. وهذا هو الوضع بصفة خاصة فيما يتعلق بإصلاح القضاء الذي لم يصل بعد إلى درجة مرضية من التنفيذ.

وبفضل هذا القرار تدرك هايتي أن بوسعها مواصلة الاعتماد على هذا الدعم من المجتمع الدولي. وبوجه خاص ستعزز مساعدة المؤسسات المالية الدولية وسائر هيئات الأمم المتحدة النهوض بتنمية ملموسة ودائمة بهدف تقوية الاستقرار السياسي في مجال سيادة القانون واحترام الحريات الأساسية.

تواجه هايتي في الوقت الحاضر أزمة مؤسسية مستمرة هي اختبار للإرادة السياسية لكل أنصارها. ونحن ندرك الطابع المحبط الذي يتسم به هذا الوضع بالنسبة لشعب هايتي وللمجتمع الدولي. ولكن سيادة الديمقراطية تتطلب ألا نفرض حلا يمكن بالفعل أن يكون أصل المشاكل الخطيرة في المستقبل. وهناك مفاوضات جادة تجرى الآن. وقد عقد برلمان هايتي دورة استثنائية لمناقشة هذه المسألة ولإيجاد حل لها في إطار دستورنا.

وأود في الختام أن أتوجه بالشكر إلى ممثل الأمين العام في هايتي، وأفراد البعثة والبلدان المساهمة لما يقدمونه من دعم لعملية تعزيز الديمقراطية في هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هايتي على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى سلفي وإلي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠
